

سياسات ترشيد الإنفاق العام وأثرها على متغيرات اقتصادية مختارة (حالة تطبيقية جمهورية مصر العربية ١٩٩٠م - ٢٠٠٥م)

م.د.طالب حسين الكريطي

م.د.هاشم جبار الحسيني

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

يمثل الإنفاق العام المتغير الأساسي الذي وقع عليه الاهتمام في إطار تصميم السياسة الاقتصادية الهادفة للنمو في البلدان المطبقة لسياسات التثبيت أو التكيف الهيكلي طبقاً لوصفات صندوق النقد الدولي ، و كانت التجارب التي طبقتها البلدان النامية متفاوتة في نتائجها وآثارها ، هذه النتائج والآثار مثلت المعطى الأهم لحالة هذه البلدان في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة ، من هنا تأتي أهمية التجربة المصرية في تصميم سياسة اقتصادية هادفة للنمو بالاعتماد على متغير الإنفاق الحكومي عبر ما عرف بسياسات ترشيد الإنفاق الحكومي التي بدأت تطبيقها مصر في عقد التسعينات بعد دخولها عهد الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١م ، هذه التجربة امتدت بوتائر مختلفة إلى غاية ظهور بوادر آثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي والتنمية ، ثم كانت نتائجها معطيات عظيمة وقع الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على الاقتصاد المصري، وهي المرحلة التي دخلها الاقتصاد المصري وهو محددًا بمعطيات تجربة الإصلاح وفي مقدمتها سياسات ترشيد الإنفاق العام ، لذا تمثل دراسة وتحليل هذه السياسات توصيفاً أساسياً لتطور الاقتصاد المصري في مرحلة الانتقال الاقتصادي ما قبل الأزمة وفي غمارها .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في مدى تأثير سياسات ترشيد الإنفاق العام في متغيرات الاقتصاد الكلي في إطار التحول الاقتصادي المؤمن لتحسن مؤشرات أداء واستقرار الاقتصاد الكلي.

فرضية البحث

وبناءً على ما تقدم ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الإنفاق الحكومي يؤثر وبدرجات متفاوتة على جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من أهمها عرض النقد والمستوى العام للأسعار ومستوى الاستخدام والنتاج المحلي الإجمالي.

هدف البحث

وانسجاماً مع فرضية البحث يتحدد هدفه بالتعرف على أهمية التأثير والعلاقة بين الإنفاق العام ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ظل سياسات ترشيد الإنفاق العام بوصفها المرتكز الأساس لبرامج الإصلاح الاقتصادي .

الحدود الزمانية للبحث

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٥م والتي شهدت التجربة المصرية في سياسات ترشيد الإنفاق بوصفها جزء من آليات التحول لاقتصاد السوق ، إذ تمثل هذه المدة المقطع الزمني الذي ظهرت فيه خصوصية العلاقة بين السياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، أما الفترة اللاحقة الممتدة من ٢٠٠٦م والى غاية ٢٠١٢م فقدت شهدت تغيراً في السياسة المالية وبتجاه تغيير نمط استخدام أداة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

هيكلية البحث

أما هيكلية البحث فقد تم تقسيمه الى مقدمة و عدد من المباحث كان اولها السياسة المالية و الإنفاق العام اما المبحث الثاني فقد كان حول موقع الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية اما المبحث الثالث فقد وضع العلاقة الدالية بين الإنفاق العام والمتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة من حيث بناء النماذج القياسية وتقديرها وتحليلها في جمهورية مصر العربية، وأخيراً اشتمل البحث على جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي هي خلاصة البحث.

ويأتي أسلوب التأثير للسياسة المالية من خلال أمرين هما (١):

- ١- التأثير على الطلب الكلي من خلال التأثير على مكوناته فإذا ما حصل إختلال في الطلب الكلي بمعنى أخر لا يوجد تناسب بين حجم الطلب الكلي وحجم العرض الكلي وهنا تتدخل السياسة المالية من أجل رفع أو خفض الطلب الكلي لمستوى العرض من خلال سياسة مالية توسعية أو انكماشية على التوالي أو من خلال السياسة الضريبية أو كلاهما معاً.
- ٢- الحالة الثانية التي يمكن للسياسة المالية أن تؤثر فيهما هي في حالة وجود قوى احتكارية تحاول السيطرة على الأسعار والأجور حيث تحاول السياسة المالية أن تفرض الحالة التنافسية من خلال برامج الاتفاق العام وسياسة ضريبة الدخل النوعية التي تعمل على الربط بين الزيادة في الأجور والزيادة في الإنتاجية وكذلك تعمل السياسة المالية على تشجيع ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار من خلال التكامل العضوي الذي تلعبه مع السياسة النقدية حيث تؤثر هذه الأخيرة في معدلات الفائدة السائدة.

ومما تقدم نجد ان الأداة الأساسية المؤثرة في مستوى الاستخدام والمستوى العام للأسعار من أدوات السياسة المالية هما الاتفاق الحكومي والضرائب وبعد الأول أكثر أثراً من الثاني وخاصة في البلدان النامية (٢) ومنها جمهورية مصر العربية لأن الضرائب لا تشكل إلا نسبة قليلة جداً من الدخل القومي بينما تكون البدائل هي مصادر التمويل غير المرتبطة بنمو الناتج مثل الدين الداخلي والخارجي والإصدار النقدي، وفي حالة الدولة النفطية فإن المنهج الرئعي يساعد الدولة في اعتماد سياسات الاتفاق العام للتأثير على الوضع الاقتصادي للبلد، وعموماً يمكن القول أن الدول ومنذ أزمة الكساد الأعظم في القرن الماضي لم تعد محددة بالمهام التي تكلم عنها الكلاسيك حيث جعلوا من الدولة مجرد حارس لا يتدخل في أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي ولكن الأزمة أثبتت أهمية تدخل الدولة عبر السياسة المالية وبالخصوص عن طريق الاتفاق الحكومي ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تحولت الدولة من الدولة المتدخلة الى الدولة اللا منتجة

حيث تقوم الدولة بمجموعة من النشاطات من أبرزها (٣):

- ١- تقوم الدولة بأشباع الحاجات العامة أي تلك السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد مجاناً أو بأسعار زهيدة جداً ولو لم تقم الدولة بهذا الأمر فلا يستطيع القطاع الخاص الدخول لتلبية هذه الحاجات لأنها لا تدر ربحاً اقتصادياً والقطاع الخاص يستهدف الربح دائماً.
- ٢- إعادة توزيع الدخل وبهذا تعمل الدولة على التقليل من الفوارق الطبقيّة التي قد توجد بسبب سيطرة بعض الفئات على قوى الإنتاج الأساسية.
- ٣- ويبقى النشاط الأساسي للدولة هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وجعل الدخل القومي عند المستوى التوازني ومستوى الاستخدام عند أعلى درجاته.
- ٤- وفي حالة البلدان النامية فإن الدولة تتحمل مسؤولية تحقيق واستمرار التنمية الاقتصادية وبالتالي وضع الاقتصاد على مسار النمو الاقتصادي التلقائي .

بالإضافة الى هذا كله فأننا نلاحظ أن الدول التي حاولت أن تقلل من شأن التدخل الحكومي متأثرة بموجة الخصخصة التي اكتسحت الدول النامية في تسعينات القرن الماضي قد سببت لها جملة من المشاكل مثل زيادة نسبة البطالة بسبب تسريح أعداد كبيرة من العمال عندما قامت تلك الدول ببيع مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص وكذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار بالإضافة الى انخفاض مستوى الإنتاج في هذه البلدان . وكان لابد من ان يكون للسياسة المالية دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية في البلدان المتحولة وبالذات من خلال عنصرها الرئيسي الأنفاق العام من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية في عملية التوازن الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً: تطور مفهوم الأنفاق العام

يعرف الأنفاق العام بأنه جميع المبالغ النقدية التي تقوم بأنفاقها جهة اعتبارية في السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية وإقرارها وصولاً الى مجموعة من الأهداف التي وضعت ضمن السياسة العامة للدولة.

ويعد هذا المفهوم من المفاهيم الواسعة للأنفاق العام لأن هناك مفهومين للأنفاق العام المفهوم الضيق والمفهوم الواسع (٤) اعتماداً على فلسفة النظام الذي يحكم الدولة وهل هي دولة متدخلة في الحياة الاقتصادية أم انها دولة مقتصرة على الوظائف التقليدية لها والتي هي الدفاع والأمن والعدالة ، ووفقاً للنموذج الثاني فإن الأنفاق العام لا يتعدى سوى تخصيص مبالغ مالية لهذه الوظائف وتكون هذه المبالغ قليلة في بعض الأحيان، ولكن إذا كان النظام القائم يعتمد فلسفة النموذج الأول أي الدولة المتدخلة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية فإن الامر يختلف هنا لأن وظائف الدولة سوف تتعدى حدود الوظائف التقليدية فيزداد مقدار المبالغ المخصصة للأنفاق العام من اجل القيام بهذه الوظائف ولم يقتصر الامر على هذا الحد بل تطورت هذه الفلسفة لتحول الدولة من الدولة المتدخلة الى الدولة المنتجة للسلع والخدمات في بعض الدول في حين في دول اخرى وخصوصاً الدول النامية ومنها العربية حيث اصبحت هذه الدول ضمن اطار السياسة العامة لها هي دول راعية لعملية النمو والتنمية ووضع الخطط التفصيلية من اجل الاستفادة القصوى من مواردها وتحقيق فترات كبيرة في التنمية كي تصل الى مصاف الدول الناهضة (٥). فأدى هذا النوع من الفلسفة للدولة الى زيادة حجم النفقات العامة بشكل كبير جداً ففي بعض الأحيان لم تغطي حجم الإيرادات هذه النفقات فأصبحت هذه الدول تعاني من عجز في ميزانيتها مما اضطرها الى الاقتراض لمعالجة هذا العجز.

وعموماً يمكن أن نلاحظ ثلاثة ركائز اساسية يرتكز عليها تعريف مفهوم الانفاق العام وهي (٦):

- ١- كمية المبالغ النقدية المنفقة: فالدولة إذا ما أردنا ان نعتبرها كالأفراد تحتاج الى جملة من الاحتياجات وبطبيعة الحال لا يمكن تغطية هذه الاحتياجات إلا من خلال شراءها وعملية الشراء هذه تتطلب إنفاق كمية من الأموال تتناسب والقيم الإجمالية للمشتريات الحكومية .
- ٢- تنفق من قبل جهة اختيارية: تقوم السلطات التشريعية بتحويل الجهات التنفيذية في الدولة وتعتبرها مسؤولة عن انفاق هذه المبالغ المالية بحيث ينسجم هذا مع السياسة العامة للدولة والأهداف التي تسعى الى تحقيقها.

٣- وجود أهداف عامة: إن جميع السياسات التي تتبعها الدولة لابد وأنها تسعى الى تحقيق اهداف ذات فائدة على الحياة الاقتصادية عموماً وعلى الافراد داخل الدولة خصوصاً ومن هذه السياسات سياسة الإنفاق العام.
وبناءً على ما تقدم من تطور لمفهوم النفقات العامة فقد تكثرت تقسيماتها وتعددت هيكلها (٧).

المبحث الثاني

موقع الأنفاق العام في النظرية الاقتصادية:

من اجل التعرف على الآثار التي يتركها الأنفاق العام لابد من معرفة موقع هذا المتغير في الجسم الاقتصادي وبالتالي معرفة المتغيرات التي يرتبط معها الأنفاق الحكومي بعلاقة عضوية.
فعلى مستوى الاقتصاد الكلي نجد الأنفاق العام له اثر كبير على مستوى توازن الدخل القومي من خلال تأثيره على الطلب الكلي فإذا كان هناك مستوى عالي من البطالة ونقص في القوة الشرائية لدى الأفراد المستهلكين فان الحكومة سوف تتبع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الأنفاق الحكومي وهذه الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف تؤثر على المستوى التوازني للدخل بمقدار المضاعف الذي يعتمد على الميل الحدي للأستهلاك في البلد (MPC) Marginal Propensity to Consume أي ان اي زيادة في الإنفاق الحكومي سواء كان الإنفاق الاستثماري او الإنفاق الاستهلاكي او كلاهما سوف تؤدي الى زيادة القوة الشرائية لدى الافراد بمقدار المضاعف $Multiplier$ مما يعني زيادة في الطلب الكلي وزيادة في المستوى التوازني للدخل القومي.
هذا عندما يكون هناك بطالة أما إذا كانت هناك ضغوطات تضخمية فإن على الحكومة اتباع سياسة مالية انكماشية اي تقليل الإنفاق الحكومي من اجل التقليل من الطلب الكلي كي يوازي مقدار العرض الكلي داخل الاقتصاد وکل هذا بطبيعة الحال لابد ان يكون بالتناغم مع السياسة النقدية.
وكذلك توجد علاقة عضوية بين الأنفاق العام والعناصر الاخرى للسياسة المالية كالضرائب والعجز والفائض في الموازنة العامة والإيرادات وغيرها فهو يؤثر ويتأثر بهذه المتغيرات والمتغيرات الاخرى التي يؤثر وتتأثر بها الإنفاق العام هي عرض النقد والمستوى العام للأسعار (٨).
مما تقدم نلاحظ أن هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر وتتأثر بالإنفاق العام وهذه العملية المتعكسة من التأثير المتبادلة تؤثر أثرها في النهاية على حركة النمو والتنمية الاقتصادية.
ويمكن اجمال اهم المتغيرات الاقتصادية هذه بالاتي (٩):

١- الإنفاق العام وعرض النقد:

لاشك ان هناك علاقة وطيدة بين الأنفاق العام وعرض النقد المتداول داخل الاقتصاد حيث أن زيادة الإنفاق العام تؤدي الى زيادة عرض النقد بمعنى آخر أن هناك علاقة طردية بين هذين المتغيرين وتتركز هذه العلاقة بشكل واضح وجلي كلما زاد الوضع الاقتصادي للبلد تحسناً فمثلاً زيادة صادرات البلدان سوف تؤدي الى تعزيز موقف الدولة النقدي وهذا يمكنها من زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة الإصدار النقدي لتمويل هذا الإنفاق إذا لم تكن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية قادرة على هذا التمويل بشكل كافي (١٠)، كما أن عرض النقد يتأثر ويؤثر بعدد كبير من المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة وسعر الصرف والاحتياطي القانوني وغيرها، ان هذه التأثيرات المتبادلة تمارس تأثيرها على تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والتي تعتمد عرض النقد كمتغير تجري متابعة وحساب تأثيراته الايجابية او السلبية على الاقتصاد ككل.

٢- الانفاق العام والمستوى العام للأسعار:

إذا كانت زيادة الأنفاق العام تؤدي الى زيادة عرض النقد فبالضرورة أنه يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار اي كذلك هناك علاقة طردية بين الأنفاق الحكومي والمستوى العام للأسعار وخاصة في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي للبلد اي عدم امكانية تحقيق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، لأن زيادة الأنفاق تؤدي الى زيادة القوة الشرائية لدى الافراد وخاصة إذا كانت هذه الزيادة تتجه نحو الطبقات ذات الدخل المنخفض بسبب ارتفاع الميل الحدي للأستهلاك على العكس فيما لو اتجهت هذه الزيادة في الأنفاق الى الطبقات ذات الدخل المرتفع لأن الميل الحدي للأستهلاك لهم منخفض والميل الحدي للأدخار مرتفع.

٣- الانفاق العام ومستوى الاستخدام:

إن ادخال الأنفاق الحكومي في الحياة الاقتصادية يستهدف زيادة أو تقليل الطلب الكلي بعبارة اخرى احداث تغيير في نقطة توازن الدخل القومي ففي حالة زيادة الأنفاق فان مستوى التوازن سوف يزداد بمقدار المضاعف أي أن هناك زيادة في الأستهتمار والأستهلاك وصافي العالم الخارجي سوف تحدث بفعل زيادة الأنفاق الحكومي وهذا يعني زيادة في استخدام القوى العاملة والتقليل من نسب البطالة والوصول الى حالة التشغيل الكامل.

وهذه الزيادة في الأنفاق العام تعمل على حث القطاع الخاص لزيادة الطلب على السلع الرأسمالية حيث يبدأ مبدأ المعجل بالعمل وهذا أيضاً يتطلب زيادة استخدام القوى العاملة من قبل القطاع الخاص.

كذلك تعمل زيادة الأنفاق العام على زيادة الأستهتمار ليس في الأتجاه الأفقي فحسب بل بالأتجاه العمودي أيضاً بمعنى ان هذه الزيادة في الأنفاق سوف تؤدي الى رفع المهارات لدى القوى العاملة من خلال الأنفاق على الصحة والتعليم وغيرها.

٤- علاقة الأنفاق العام بالنتائج المحلي الإجمالي:

يلعب الأنفاق الحكومي ومن خلال عمل آلية المضاعف وبالتكامل مع آلية عمل المعجل دوراً بارزاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث تزداد نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بزيادة الأنفاق العام سواء كان هذا الأنفاق استثماري أو استهلاكي على السلع والخدمات وكذلك يعمل الأنفاق الحكومي من خلال تحفيز آلية التعجيل الى رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. هذه أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر وتتأثر بالأنفاق العام والتي لها الدور الكبير في تحقيق الأستقرار الاقتصادي وتوجد متغيرات أخرى إلا اننا لم نذكرها للأختصار وأنها تعود في النهاية الى هذه المتغيرات.

المبحث الثالث

التجربة المصرية في سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي وأثارها على أداء الاقتصاد الكلي
أولاً: اتجاهات وأبعاد التجربة المصرية في استخدام سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي لتحقيق النمو

والاستقرار الكلي

انطلقت برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في مستهل عقد التسعينيات، ودخل الاقتصاد المصري في ظلها عهد جديد من الاختيار الاقتصادي بين السياسات الاقتصادية الموائمة لمعطيات الواقع وأهداف النظام الاقتصادي المراد تحوله إلى نموذج السوق تحت مظلة برامج التثبيت أو التكيف الهيكلي التي يربعاها صندوق النقد الدولي ويفرض على الدول المنخرطة فيها حزمة اصلاحات إلزامية لتحرير الاقتصاد . منذ ذلك الحين وحتى عام ٢٠٠٦م انتهجت السياسة الاقتصادية في مصر منهجين بارزين للوصول

للأهداف الاقتصادية لبرامج الإصلاح، ويتلخص وصف هذين الاتجاهين بالآتي (١١):

الاتجاه الأول : ضبط التوازن : والذي يجري بموجبه الحفاظ على التوازن في الميزانية العامة وميزان المدفوعات وميزان النقد الاجنبي ، مع الحفاظ على الثبات النسبي لمستوى سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملات الاجنبية وفي مقدمتها الدولار الامريكي .

الاتجاه الثاني : ترشيد الاتفاق العام : وهو النهج الذي تم اعتماده في ضوء سياسة اقتصادية تسعى لخفض مستويات التضخم الذي نتج عن ارتفاع مستويات السيولة النقدية والمالية ، وكان ذلك مقابل التضحية بمستويات الاستخدام لترتفع معدلات البطالة نتيجة خفض الدعم عن برامج التشغيل والاستثمار في تكوين الطاقات الإنتاجية (التكوين الرأسمالي) .

وكان نهج ترشيد الاتفاق العام يرمي إلى تحقيق هدفين هما :

- (١) خفض مستوى التضخم عبر خفض مستويات السيولة
- (٢) تدنية العجز في الموازنة للوصول إلى مستوى العجز الآمن المحدد بـ ٢-٣% كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

وبعد تطبيق نهج الترشيد في الاتفاق العام والمتوافق مع عمليات الخصخصة ظهرت عدة نتائج على المستوى الكلي ابرزها الآتي (١٢):

- (١) ارتفاع معدلات البطالة المقرون بارتفاع مستوى تعطل الطاقات الإنتاجية بسبب خفض الإنفاق الحكومي على برامج التشغيل والاستثمار العيني والبشري في تكوين الطاقات الإنتاجية دون أن يقابل ذلك نجاح لعمليات الخصخصة بتعويض الاستثمار الحكومي بالاستثمار الخاص .
- (٢) لم يؤدي توجيه الاتفاق الحكومي إلى قطاع التعليم إلى رفع ملحوظ في مساهمته في الناتج ولم تنعكس اثاره بشكل واضح على التنمية الاجتماعية، وذلك لعدم توافق سياسة التشغيل مع معطيات و نتائج سياسة دعم التعليم فالعلاقة التكاملية غابت بين السياستين بسبب ترشيد الاتفاق على برامج التشغيل مع مصاحبة ضعف مستويات التشغيل التي يؤمنها القطاع الخاص .
- (٣) أدى خفض الاتفاق إلى تذبذب معد النمو الاقتصادي واتجاهه إلى الركود ، وهذه النتيجة جاءت بفعل خفض الاتفاق على الاعانات والدعم والاستثمار .

(٤) أن خفض الاتفاق العام أدى خفض الدخول والاتفاق الاسري لذوي الدخول المحدودة ، وهي الفئات التي تشكل الاغلبية الاجتماعية في مصر ، وهذا ما انعكس على مستويات الاستهلاك التي يؤدي انخفاض مستوياتها إلى تدنية مستويات النمو والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية كل على حد سواء .

(٥) لم يستهدف الاتفاق العام الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنى الأساسية المرتبطة بشكل مباشر بالقطاعات الأعلى إنتاجية ، والتي من شأنها دعم معدل النمو الاقتصادي ، بل وجهت النفقات الحكومية في الموازنات المتعاقبة في فترة البحث ، وجهت إلى قطاعات البنى التحتية العامة ، كما اعتمد في تمويل النفقات على التوسع في الدين العام والسحب من موارد الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وبنك الاستثمار القومي والنظام المصرفي .

(٦) أدى تمويل الاتفاق الحكومي من خلال نمو الدين العام الداخلي ، أدى ذلك إلى تعاضد اعباء الدين العام والتي تتعاضد مع عبء الدين الخارجي الذي تجاوز ٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥ م .

(٧) أن المستويات المتحققة من النمو الاقتصادي والزيادات في موارد النقد الاجنبي وتوازن ميزان المدفوعات ، أن هذه النتائج فقدت اهميتها في ظل تراجع مستويات مؤشرات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، إذ أن مستويات المعيشة تراجعت بشكل كبير لفئات واسعة من السكان ، كما أن مستويات مساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج بقيت في حدود متدنية .

أن النتائج السابقة جاءت في ظل ارتفاع في معدل النمو السكاني مما جعل الزيادة في معدلات النمو لاتؤدي إلى تحسن ملحوظ في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ في عام ٢٠٠٣ م ١,١% في حين بلغ عام ٢٠٠٥ م ٣,١% كذلك بالنسبة إلى متوسط الأجر الحقيقي الذي انخفض بنحو ٥,٨% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ومثله نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الاجمالي التي انخفضت من ٣١,١% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٨,٢% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

أن النتيجة الايجابية التي أسفرت عنها سياسات ترشيد الاتفاق العام تمثلت بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، إلا أن البحث عن تفسير لهذه العلاقة وآثارها المتحققة يكشف عن عدة حقائق تقلل من أهمية هذه النتائج ومن أهم هذه الحقائق الآتي :

(١) أن التوازنات الاسمية للاقتصاد (توازن الموازنة وتوازن ميزان المدفوعات) يمكن في ضوءها تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وهذا ما حققه الاقتصاد المصري من خلال خفض العجز في الموازنة بفعل سياسات ترشيد الاتفاق ، اما ميزان المدفوعات فقد تحسن الموقف فيه إلى بفعل تحويلات العاملين من الخارج البالغة ٣ مليار عام ٢٠٠٥ م (١٣) ، وفي ذات الاتجاه يأتي تأثير المعونات الاجنبية والاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع البترول ووردات السياحة وإيرادات قناة السويس .

(٢) أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يرتبط بتحسين في الهياكل القطاعية في الإنتاج الوطني وهذا ما تفسره الازان النسبية للقطاعات المنتجة مثل الصناعات التحويلية و قطاع الخدمات الجديدة ذات التكنولوجيا المتطورة .

من هذا العرض تبرز حقيقة أساسية وهي : أن التحسن في معدلات النمو لم ينتج عن تأثير حقيقي لسياسات ترشيد الاتفاق في الناتج بل هو جاء بفعل دور التوازنات الاسمية في تعظيم اثر العوامل

الاربعية الأساسية في معدل النمو بالنسبة للاقتصاد المصري وهي : التحويلات الخارجية وواردات السياحة وواردات قناة السويس والاستثمارات الاجنبية في قطاع البترول .
ولما كانت جميع العوامل الأربعة السابقة مرتبطة بشكل مباشر بحالة الاقتصاد الدولي فأنها ستكون عوامل غير مسيطر عليها أي عوامل خارجية بالنسبة لمخططي السياسة الاقتصادية ، ويمثل اثر تراجع دورها في دفع النمو الحالة التي تظهر الأثر السلبي الخفي لسياسات ترشيد الإنفاق العام على النمو الحقيقي.

اما الفترة التالية لعهد سياسات ترشيد الإنفاق والممتدة من ٢٠٠٦م ولغاية ٢٠١٠م فقد شهدت تحولا في السياسة المالية وبأتجاه التوسع في الإنفاق العام (١٤) كما تمثله بيانات الاقتصاد المصري التي اظهرت زيادات واضحة في الإنفاق العام ، فقد بلغت قيمته (٣٥,٨٩٢) مليون دولار لسنة ٢٠٠٦م و(٣٩,٣٤٦) مليون دولار لسنة ٢٠٠٧م هذا الاتجاه السعودي شهد تحولا مهما للسنوات ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م إذ بلغ الإنفاق العام (٥١,٨٨٣) مليون دولار و(٦٣,٢٧٦) مليون دولار على التوالي (١٥) ، كما استمرت وتائر هذه الزيادات للسنوات ٢٠١٠م و٢٠١١م ، ومع هذا النهج التوسعي تزيده مستويات العجز الذي بلغ (٨,٧٠٢) مليون دولار لسنة ٢٠٠٦م ثم تصاعد إلى (٩,٦٩٣) مليون دولار لسنة ٢٠٠٧م حتى بلغ (١١,٢٢٩) مليون دولار و(١٢,٩٣٠) مليون دولار للسنوات ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م على التوالي (١٦) .
هذا التحول جاء بهدف تخطي الركود الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية وهي النتيجة التي أفرزتها تجربة سياسات ترشيد الإنفاق .

ثانيا : العلاقة الدالية بين الأنفاق الحكومي ومتغيرات اقتصادية كلية مختارة في جمهورية مصر العربية :

١- بناء النماذج القياسية :

وفقا لمنهجية علم الاقتصاد القياسي والتي تحاول أن توظف ادوات علم الاحصاء وعلم الرياضيات لخدمة النظرية الاقتصادية من أجل معرفة سلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، و بوصف ان علم الاقتصاد القياسي هو مختبر النظرية الاقتصادية فأن التوصل الى النتائج المرجوة من البحث يتطلب بناء النماذج القياسية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية محل البحث وهي كالآتي :

أ- الأنفاق العام وعرض النقد :

$$\ln M = B_0 + B_1 \ln GE + u$$

GE : الأنفاق الحكومي

M : عرض النقد بالمعنى الضيق

ب- الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار :

$$\ln CPI = B_0 + B_1 \ln GE + u$$

CPI : الرقم القياسي لأسعار المستهلك

ج- الاتفاق العام ومستوى الاستخدام:

$$\ln E = B_0 + B_1 \ln GE + u$$

E: الإستخدام

د- الاتفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي:

$$\ln GNP = B_0 + B_1 \ln GE + u$$

GNP: الناتج المحلي الأجمالي

٢ = البيانات :-

تمثل بيانات السلسلة الزمنية الممثلة للظاهرة وهي القيم المسجلة للمتغيرات المدروسة للمدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ وكما في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

البيانات المستخدمة في تقدير العلاقات الدالية للاقتصاد المصري (١٩٩٠م - ٢٠٠٥م)

السنة	الاتفاق الحكومي GE مليون دولار	عرض النقد M مليون دولار	الاستخدام (بالآلف)	الرقم القياسي للأسعار المستهلك CPI	الناتج المحلي GNP مليون دولار
١٩٩٠	١٢.٠٧٤	٢٩٨١٠.١	١٤٣٦١	٥٥.٥	٣٥٤٨٨.٧
١٩٩١	١٣.٥٧٢	٤٢٩٤٩.٣	١٣٨٢٧	٦٦.٥	٣٤٢٢٧.٧
١٩٩٢	١٨.٥٧٩	٣٤٥٠٥.١	١٤٣٩٩	٧٥.٦	٤١٧٥٥.١
١٩٩٣	١٥.٥٧٥	٣٨٨٥٤	١٤٧٠.٣	٨٤	٤٦٨٩٥.٧
١٩٩٤	٦٦١٣	٤٢٨٦٣.٣	١٥٢٤١	٩١.٥	٥١٦٦١.٥
١٩٩٥	١٧١٨٠	٤٦٩٣٦.٦	١٥٣٤٤	١٠٠	٦.١٥٩.٢
١٩٩٦	١٨.٣٨٥	٥٢٦٨٢.٣	١٤٨١٥	١٠٧.٢	٦٧٦٣٤.١
١٩٩٧	١٩٧٢٠	٥٩٧٣٣.٧	١٥٨٣٠	١١٢.١	٧٥٦٣١.٥
١٩٩٨	٢٠.٨٩٧	٦٥٤٣٠.٨	١٦١٨٣	١١٦.٤	٨٢٧.٩.٦
١٩٩٩	٢٣.٥٦٣	٧١٨.٤.١	١٦٧٢٠	١٢٠	٨٩٠.٢٣.٠
٢٠٠٠	٢٥.٤٤٠	٧٧٨٨٠.١	١٧٢٠٣	١٢٣.٢	٩٥.٨٠.٠
٢٠٠١	٢٤.١٩٤	٧٨٤٣٤.٣	١٧٥٥٧	١٢٢.٦	٩٠.٢٨٥
٢٠٠٢	٢٢.٨٨٢	٧٦١١١.٨	١٧٨٨٦	١٢٦.٠	٨٥.٧١.٠
٢٠٠٣	٢١.٨٤٥	٧٠.٨٢٨.٨	١٨١١٩	١٣٢.٩	٨١.٤٩٥
٢٠٠٤	٢٠.٧٦٨	٧٦٧٣.٩	١٨٧٠٠	١٥٥.٩	٧٨.٤٩١
٢٠٠٥	٢٥٦٣٨	٨٢٦٢٢.٨	١٩١٠٠	١٤١.٢	٩٩٣٩١.٨

المصادر:

صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٥.

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية العربية، ٢٠٠٠.

صندوق النقد الدولي. IMF, 2005, 1995. International Monetary Funds.

الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

٣. تقدير وتحليل النماذج القياسية:

بعد استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير النماذج القياسية ومن خلال الحاسبة الإلكترونية و باستخدام البيانات في الجدول أعلاه كانت النتائج كالآتي:

١ - نتائج تقدير العلاقة الدالية بين الاتفاق العام وعرض النقد:

$$LnM = -1.45 + 1.36 LnGE$$

t (-1.441) (7.84)

S= 0.14 R2= 0.81 R-2= 0.80

F= 61.45 D.W= 2.20

٢ - نتائج تقدير العلاقة الدالية بين الاتفاق العام والمستوى العام للأسعار:

$$Ln CPI = -6.62 + 1.14 LnGE$$

t (-4.24) (7.22)

S=0.135 R2 = 0.78 R-2= 0.77

F= 52.16 D.W= 1.38

٣ - نتائج التقدير للعلاقة الدالية بين الاتفاق العام ومستوى الاستخدام:

$$LnE = 5.86 + 0.388 LnGE$$

(t) (8.58) (7.22)

S= 0.059 R2=0.69 R-2= 0.67

F= 31.62 D.W= 0.81

٤ - نتائج تقدير العلاقة الدالية بين الاتفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي:

$$LnGNP = -3.93 + 1.52 LnGE$$

t (-2.69) (10.3)

S= 0.126 R2= 0.88 R-2=0.87

F= 106.1 D.W=1.38

نلاحظ من خلال نتائج تقدير النماذج القياسية أن المعلمات المقدرة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وأن هذه النماذج معنوية لأن اختباراتها الاحصائية والقياسية أظهرت أن المتغير المستقل الذي هو الاتفاق الحكومي يفسر (٨١%)، (٧٨%)، (٦٩%)، (٨٨%) من المتغيرات الحاصلة في عرض النقد والمستوى العام للاستثمار ومستوى الاستخدام والنتاج المحلي الإجمالي على التوالي ونلاحظ من هذه النتائج أن الاتفاق الحكومي أكثر تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت قيمة (R2) له (٨٨%) و R2 المعدلة (٨٧%) وكانت قيمة B_1^{\wedge} (١.٥٢) بمعنى آخر إذا ما تغير الاتفاق العام بمقدار وحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يتغير بمقدار (١.٥٢) وهذه نسبة جيدة بينما نلاحظ من هذه النماذج أن الاتفاق العام كان أقل تأثيراً على مستوى الاستخدام وهذا واضح من خلال قيمة R2 حيث كانت (٦٩%)

وكانت R2 المعدلة (67%) في حين كانت قيمة B_1^{\wedge} (0.3) بمعنى اخر إذا ما تغير الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة فإن الاستخدام سوف يتغير بمقدار (0.3) وهذه نسبة ضعيفة إذا ما تم مقارنتها بالمتغيرات الأخرى في هذه النماذج.

كما اظهر اختبار (t) معنوية المعالم المقدرة عند مستوى دلالة (5%) وكانت اعلاها قيمة عند متغير الناتج المحلي الأجمالي حيث كانت (10.4) فيما اظهرت قيمة (F) المحتسبة المعنوية الإجمالية للنماذج المقدرة وكانت اعلاها قيمة في النموذج الرابع حيث كانت (106.1) وهذا يؤكد أن الإنفاق الحكومي في جمهورية مصر العربية كان الأكثر تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي (*).
اما فيما يتعلق بقيمة الخطأ المعياري فكانت النتائج كالآتي (0.14)، (0.135)، (0.059)، (0.126) على التوالي وهذا يعني جودة المعادلات المقدرة.

وبالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي Auto Correlation Problem فنلاحظ خلو النماذج المقدرة منها عند مستوى (5%) ما عدا نموذج الإنفاق العام ومستوى الاستخدام وتم معالجتها من قبل الباحث إلا أن النتائج كانت مضللة لذلك يرى الباحث ضرورة ابقاء هذه النماذج وأهمال مشكلة الارتباط الذاتي لأن النموذج هو ارتباط خطي بسيط.

الاستنتاجات:

- 1- تلعب السياسة المالية وبواسطة أدواتها المعروفة دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال تأثيرها على جملة من المتغيرات الاقتصادية التي من ابرزها عرض النقد ومستوى الاستخدام والمستوى العام للأسعار وكذلك الناتج المحلي الإجمالي ويكون هذا التأثير باستخدام عدة اساليب منها التأثير على الطلب الكلي عند التأثير على مكوناته الأساسية وكذلك من خلال رفع مستوى التنافس في داخل الاقتصاد إذا ما حاولت قوة احتكارية ان تسيطر على الاسعار والأجور.
- 2- تمتلك السياسة المالية جملة من الأدوات التي منها الإنفاق العام والضرائب إلا أن الإنفاق العام يعتبر الأداة الأكثر اثراً في المتغيرات الاقتصادية وخصوصاً في الدول النامية ومنها العربية.
- 3- حاول الباحث التعرف على ابرز متغير اقتصادي (من المتغيرات محل البحث) يؤثر فيه الإنفاق العام وبالتالي وضعه في الحسبان عند وضع السياسة المالية للبلد.
- 4- أظهرت نتائج البحث ان في جمهورية مصر العربية تأثير الإنفاق الحكومي اكبر ما يكون على الناتج المحلي الأجمالي حيث بلغت قيمة R2 (88%) وقيمة B_1^{\wedge} (1.02) أما تأثيره الأضعف كان على مستوى الاستخدام حيث كانت R2 هو (69%) و B_1^{\wedge} (0.3) في حين كان تأثير الإنفاق العام على عرض النقد والمستوى العام للأسعار ومن خلال قيمة R2 هو (81%) و

٦ قيمة t الجدولية (1.7) وكانت قيمة F الجدولية (2.8)

(٧٨%) على التوال وعليه إذا ما اردنا ان نرتب المتغيرات الاقتصادية من الاكثر تأثيراً للاتفاق الحكومي عليها الى الأضعف تكون كالآتي:

أ- الناتج المحلي الأجمالي (GNP).

ب- عرض النقد (M)

ج- المستوى العام للأسعار (CPI)

د- مستوى الاستخدام (E).

٥- كانت النماذج المقدره متفقة مع منطق النظرية الاقتص ادية ومعنوية اختباراتها الاحصائية والقياسية عند مستوى (٥%) وعبر اختبار (F, t) وكذلك اختبار R2 و R2 المعدل وهذا يدل على امكانية قبولها من الناحية الاحصائية والقياسية.

٦- ان زيادة الاتفاق الحكومي في جمهورية مصر العربية يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GNP) إلا أنه في الوقت نفسه يؤدي الى زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق وكذلك زيادة المستوى العام للأسعار كما انه لا يؤدي الى زيادة مستوى الاستخدام من القوى العاملة في مصر بمعنى اخر انه لا يساهم في حل مشكلة البطالة في مصر.

٧- أن التحسن في معدلات النمو لم ينتج عن تأثير حقيقي لسياسات ترشيد الاتفاق في الناتج بل هو جاء بفعل دور التوازنات الاسمية في تعظيم اثر مشغلات النمو الاربعة وهي : التحويلات الخارجية وواردات السياحة وواردات قناة السويس والاستثمارات الاجنبية في قطاع البترول . ولما كانت جميع العوامل الاربعة السابقة مرتبطة بشكل مباشر بحالة الاقتصاد الدولي فأنها ستكون عوامل غير مسيطر عليها إي عوامل خارجية بالنسبة لمخططي السياسة الاقتصادية ، ويمثل اثر تراجع دورها في دفع النمو الحالة التي تظهر الأثر السلبي الخفي لسياسات ترشيد الإتفاق العام على النمو الحقيقي.

التوصيات:

- ١- ضرورة قيام واضعي السياسة المالية في جمهورية مصر العربية بتقنين الاتفاق العام لأن عدم السيطرة عليه وزيادته بكشل كبير سوف يؤدي الى ضغوط تضخمية كبيرة في الاقتصاد المصري. وهذا التقنين في الاتفاق العام لابد ان يركز على دعم المشروعات التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة وبما يرفع مساهمتها في الناتج .
- ٢- من خلال البحث تبين ان استخدام الاتفاق العام كأداة من ادوات السياسة المالية يؤدي الى زيادة عرض النقد والمستوى العام للأسعار ولايؤدي الى زيادة الاستخدام إلا بنسب قليلة فلايد من تعويض أو تفعيل عمل ادوات السياسة النقدية بالشكل الذي يؤدي الى التكامل مع ادوات السياسة المالية.
- ٣- مادامت مشاريع القطاع الحكومي يتم تصفيتها ضمن إجراءات الخصخصة مما يضعف القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من قوة العمل في مصر فعلى واضعي السياسة الاقتصادية في هذا البلد الاستمرار بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي الى البلد حتى يعمل على استيعاب القوة العاملة فيه.

الهوامش

- ١- نجار، احمد منير، دور الاتفاق العام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٤، ١٩٩٥ ص ٢٤.
- ٢- موسجريف، ريتشارد و بيجي موسجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة محمد حمدي السباخي و كامل سليمان العاني، دار المريخ للنشر، السعودية الرياض ٢٠١٠م، ص ٤٦٣-٤٦٨.
- ٣- البيرماني، خزعل، مبادئ الإقتصاد الكلي، بغداد، الديواني، ١٩٧٨، ص ٣٤٩ - ٣٥٢.
- ٤- مركز المشروعات الدولية CIPE، خصخصة الشركات المملوكة للدولة، ورقة عمل، ص ٣.
- ٥- اللوزي، احمد سلمان، علي محمد خليل، المالية العامة، عمان، الأردن ٢٠٠٠، ص ٩١ - ٩٣.
- ٦- اللوزي، احمد سلمان، المصدر السابق، ص ٩٣.
- ٧- العمري، هاشم صفوت، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الطبعة الثانية، مطبعة التعلم العالي - بغداد، ١٩٨٨ ص ٢٤-٢٥.
- ٨- دار، حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية - مصر ٢٠٠٠ ص ٣٨١ - ٣٨٦.
- ٩- عتلم، باهر محمد، المالية العامة ومبادئ الإقتصادي المالي، الطبعة الخامسة، مكتبة الأداب - القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٩ - ٨٧، اللوزي، احمد سلمان، مصدر سابق، ص ٩٥ - ١٠٨.
- ١٠- صقر، احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٢٨٨.
- ١١- الطعان، هلال مسلم، دور الاتفاق الجاري في التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية ١٩٩١، ص ٢١٠ - ٢٥٠.
- ١٢- العبيدي، نهاد عبد الكريم، هناء عبد الحسين، العلاقة الدالية بين عرض النقد والاتفاق الحكومي للإقتصاد الأردني (١٩٧٥ - ١٩٩٥) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد التاسع، العدد ٣٠، ٢٠٠٢ ص ٥٥.
- ١٣- عيسى، محمد عبدالشفيق، السياسة الاقتصادية المصرية الراهنة، نظرة تحليلية موجزة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٠، ٢٠٠٧م، ص ١٠٥-١٠٦.
- ١٤- المصدر السابق نفسه، ص ١١١-١١٣.
- ١٥- معهد التخطيط القومي، الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع، تقرير صادر في ايلول ٢٠٠٦م، القاهرة، ص ١٠.
- ١٦- رضوان، محمد عوض، فلسفة موازنة البرامج والاداء في علاج مشكلة العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، مصر - القاهرة ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٤٣ - ٥٥.
- ١٧- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية العربية، ٢٠١١م، ص ٣٠ - ٣١.
- ١٨- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية العربية، ٢٠١١م، ص ٢٧٥-٢٧٦.

المصادر:-

- ١- نجار، احمد منير، دور الاتفاق العام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٤، ١٩٩٥م.
- ٢- البيرماني، خزعل، مبادئ الإقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، بغداد- العراق، ١٩٧٨م.
- ٣- اللوزي، احمد حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية - مصر ٢٠٠٠م.
- ٤- موسجريف، ريتشارد و بيجي موسجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة محمد حمدي السباخي و كامل سليمان العاني، دار المريخ للنشر، السعودية -الرياض ٢٠١٠م.
- ٥- مركز المشروعات الدولية CIPE، خصخصة الشركات المملوكة للدولة، ورقة عمل.
- ٦- سلمان، علي محمد خليل، المالية العامة، عمان، الأردن ٢٠٠٠م.
- ٧- العمري، هاشم صفوت، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الطبعة الثانية، مطبعة التعلم العالي - بغداد، ١٩٨٨م.
- ٨- عبد المجيد، حامد، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية - مصر ٢٠٠٠م.
- ٩- عتلم، باهر محمد، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، الطبعة الخامسة، مكتبة الآداب - القاهرة، ١٩٩٨م.
- ١٠- صقر، احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- ١١- الطعان، هلال مسلم، دور الاتفاق الجاري في التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية ١٩٩١م.
- ١٢- العبيدي، نهاد عبد الكريم، هناء عبد الحسين، العلاقة الدالية بين عرض النقد والاتفاق الحكومي للاقتصاد الأردني (١٩٧٥ . ١٩٩٥) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد التاسع، العدد ٣٠، ٢٠٠٢م.
- ١٣- عيسى، محمد عبد الشفيق، السياسة الاقتصادية المصرية الراهنة، نظرة تحليلية موجزة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٠، ٢٠٠٧م.
- ١٤- رضوان، محمد عوض، فلسفة موازنة البرامج والاداء في علاج مشكلة العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، مصر - القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.
- ١٥- معهد التخطيط القومي، الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع، تقرير صادر في ايلول ٢٠٠٦م، القاهرة.
- ١٦- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية العربية، ٢٠١١م.
- ١٧- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٥م.
- ١٨- صندوق النقد العربي، الحسابات القومية العربية، ٢٠٠٠م.
- ١٩- صندوق النقد الدولي. IMF, 2005, 1995. International Monetary Funds.
- ٢٠- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

